

محضر الجلسة رقم 267

التاريخ: الثلاثاء 09 جادى الآخرة 1441هـ (04 فبراير 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وثلاثة وثلاثون دقيقة إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد وزير السوالة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ومن النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 44.19 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية لتفادي الازدواج الضريبي على الأرباح الناتجة عن النقل الجوي والبحري، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019؛

2- مشروع قانون رقم 45.19 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية ليبيريا، الموقع بمراكش 25 مارس 2019؛

3- مشروع قانون رقم 47.19 يوافق بموجبه على البروتوكول الملحق

بالقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي المتعلق برلمان الإفريقي المعتمد بملايو (غينيا الاستوائية) في 27 يونيو 2014؛

4- مشروع قانون رقم 48.19 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الجمركي العربي، الموقع بالرياض في 5 ماي 2015؛

5- مشروع قانون رقم 49.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019؛

6- مشروع قانون رقم 50.19 يوافق بموجبه على الإتفاق الإطار بشأن التعاون في مجال الدفاع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019؛

7- مشروع قانون رقم 51.19 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القضائية في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019؛

8- مشروع قانون رقم 52.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019؛

9- مشروع قانون رقم 56.19 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون والتسهيل في ميدان الاستثمارات بين المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019؛

10- مشروع قانون تنظيمي رقم 72.19 يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور.

وأودع فريق العدالة والتنمية لدى مكتب المجلس مقترحين قانونين التاليين:

أولا، مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون 011.71 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 (الموافق ل30 ديسمبر 1971) يحدد بموجبه نظام لرواتب التقاعد المدنية؛

ثانيا، مقترح قانون يتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات. أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 4 فبراير 2020، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 58 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 57 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 27 جوابا.

كما لدينا استدرار على جدول أعمال جلسة الأسئلة، حيث عوض سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الموجه لقطاع العدل، حول "تأطير الحقل الرياضي وحمايته من المتلاعبين"، بسؤال موجه لنفس القطاع، موضوعه "إصلاح المهن القضائية".

الصحية والنفسية والحقوقية وكذلك الاجتماعية، لذلك فالوضع يتطلب تدخلا استعجاليا لتصحيح وضعية المختلين عقليا المتواجدين بالسجون المغربية.

فنود معرفة توجهات الحكومة لحل هذه الإشكالية.
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة للسيد الوزير.

السيد المصطفى الرميد وزير النولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.
السيد المستشار،

السؤال الذي تفضلتم بطرحه على الحكومة نصه هكذا: "تحرك مسطرة المتابعة ضد بعض الأشخاص المختلين عقليا أمام القضاء، وتقرر النيابة العامة اعتقالهم رغم ظروفهم الصحية، كيف يمكن معالجة هذه الإشكالية؟" وهذا السؤال، اعتذر السيد وزير العدل عن الجواب عنه، لأنه هو الذي كان مخاطبا به بحكم عدم الاختصاص للجواب نيابة عن النيابة العامة، وبالطبع السيد رئيس الحكومة أوكل لوزير الدولة أن يعقب.

وبالطبع تعقيبى لن يكون إلا على السؤال كما هو مطروح كتابة، وإن كنت مستعدا أيضا أن أتفاعل بشكل مباشر مع ما تفضلتم به لو كان الوقت يسمح، لأقول لكم مذكرا بأن السلطة القضائية كرس الدستور استقلالها بشكل واضح وفق ما هو منصوص عليه في المادة 107 و109 وما إليها، وبالطبع فإن هذا الاستقلال شمل النيابة العامة، وهكذا فإنه بصور القانون رقم 33.17 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيس النيابة العامة، وبسن القواعد تنظيم رئاسة النيابة العامة، نصبح أمام استقلال مؤسساتي واضح على هذا الشأن.

طبعاً، كما قلت، وزير العدل لم يعد له أي علاقة بقرارات النيابة العامة ولا الحكومة أيضا مختصة لكي تجيب نيابة عن النيابة العامة، ولكن مع ذلك ننبه إلى أن موضوع الاعتقال وما إليه، سواء تعلق الأمر بمختلين عقليا أم بأصحاء، كل ذلك ينظمه قانون المسطرة الجنائية وأيضا لدينا القانون الجنائي، الذي يجرم وأيضا يضع الحلول في الحالات التي يتعلق فيها الأمر بأشخاص مختلين عقليا.

إذا كان هناك ما يدعو إلى إعادة النظر في بعض المقضيات لمحاصرة أي ممارسة غير ملائمة يمكن أن تكون من لدن هاذ المؤسسة أو تلك، فلا أحتاج إلى التذكير بأن السيدات والسادة المستشارين لديهم صلاحيات التشريع في هذا الباب، كما الحال بالنسبة لكافة الأبواب التي أوكل

وفي الأخير، نخطط المجلس المقرر علما، بأننا سوف نكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول موجه للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، حول "المختلين عقليا المتابعين قضائيا".
نعم تفضل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مع الأسف نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى لإثارة هاذ المشكل المتكرر ديال غياب السادة الوزراء عن الجلسات العامة والتعامل غير المبرر للحكومة مع البرلمان، وبالتالي خاص الحكومة تعطي المكانة الحقيقية لهاذ القبة، وخاصة مجلس المستشارين.

اليوم، مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل، مبرمجة سؤال على وزير الخارجية، والسيد وزير الخارجية حاضر في اللجنة حتى للواحدة والربع ديال النهار، وفي الوثيقة يقولون لنا يتعذر على السيد وزير الخارجية الحضور لهاذ الجلسة، والسيد رئيس الحكومة، في هاذ القبة يقول لنا احنا ما عندناش (super) وزارة، تنقلو للحكومة تتعامل بجديّة وبشوية ديال الاحترام لهاذ المؤسسة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل إلى كلمة السؤال من أحد المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير النولة،

السيدات والسادة المستشارين،

موضوع السؤال يتعلق بوضعية المختلين عقليا داخل السجون المغربية، فهناك تضارب في الإحصائيات، وهذا الوضع أصبح مقلقا وأصبح يخيف الرأي العام الوطني، لأن هذه الفئة حقيقة تعيش مأساة بكل أبعادها

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات السادة المستشارين،

في الحقيقة هاذ السؤال طرحناه ديال التقييم ديال العقار من طرف الخبراء لأنه تيشكل واحد العبء كبير وكاين واحد التآمر ديال بعض الخبراء على الاعتداء على مالية المؤسسات ديال الدولة.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

أيضا سؤالكم، السيد المستشار، هو يتعلق بعدم اعتماد الأثمان المرجعية المحددة من قبل الإدارة من طرف القضاء حينما بيت فيه قضايا نزع الملكية. طبعاً مرة أخرى أذكر بأن هاذ الموضوع هو موضوع قضائي بحث، لا يمكننا أن نتحدث فيه بكل حرية، ومع ذلك أقول لكم، بأن القانون المنظم لنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، تضمن في المادة 20 العناصر التي ينبغي الاستناد إليها لتحديد الأثمان التي ينبغي أن تقدم بديلاً عن نزع الملكية.

وبالطبع ليس ضمنها ما تفضلتم الإشارة إليه في موضوع الأثمان المرجعية، لكنني أقول بصفتي يعني كرجل قانون بأنه ليس هناك ما يمنع القضاء من أن يعتمد على الأثمان المرجعية، لكن أيضاً ليس هناك ما يفرض عليه ذلك، إذن هاذ الأمر تيدخل في إطار السلطة التقديرية التي تهمه، مع العلم أن السيد رئيس الحكومة كلفني برئاسة اللجنة ووضعنا مسودة مشروع قانون لتعديل قانون نزع الملكية، وكان من جملة ما ضمننا بهاذ المسودة:

- إعادة النظر في تركيبة اللجنة المعهود إليها تحديد التعويض عن نزع الملكية من خلال إسناد رئاستها إلى قاض، إضافة إلى حضور الأطراف؛

- تكريس اللجوء إلى مسطرة الاتفاق بالتراضي من أجل ضمان الموازنة بين المصلحة العامة والخاصة والوقاية من المنازعات، وقلنا أيضاً تحدد قيمة العقار بالنظر لطبيعته وموقعه ووجه استعماله في إطار وثائق التعمير، مع الأخذ بعين الاعتبار في تحديد تلك القيمة بالأثمان والمرجعية المحددة من قبل الإدارات المعنية.

مع العلم أيضاً أن هذه الأثمان كما هي مطروحة الآن تتطلب مراجعة وتدقيق لأنها لم تعد ملائمة وأصبحت تثير مجموعة من المشاكل وردود الفعل، وذلك نحن في الحكومة عازمون على إعادة النظر في هذا الموضوع ومقارنته مقارنة جديدة.

الدستور لهم التشريع فيها.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

شكراً السيد الوزير.

بالنسبة للسؤال، سواء ما يتعلق بالمسطرة أمام النيابة العامة ولا الوضعية ديال المختلين عقلياً داخل السجن، تبقى إشكالية بوحدها. بالنسبة للمقتضيات التشريعية فهي واضحة، إلى رجعتنا للفصول لا من 132 ديال القانون الجنائي اللي تتطلب ضرورة توفر الصحة أو سلامة العقل حتى يمكن متابعة المتهم، كذلك المسطرة واضحة من خلال الفصل 134، حيث تقول على أنه "لا يكون مسؤولاً ويجب الحكم بإعفائه من كان وقت ارتكاب الجريمة هو في حالة يستحيل عليه معها الإدراك".

لهذا، السيد الوزير، فالوضع يتطلب تدخل الحكومة لمعالجة ما يتعلق بالبنيات التحتية وتوفير كل ما يتعلق بالمراكز الاستشفائية قصد إيداع وقصد تطبيق التدبير المنصوص عليه في القانون الجنائي والمتعلق بإيداع المجانين في مؤسسات العلاج الأمراض العقلية وقصد إيجاد الظروف الملائمة، لأن ما تعانیه أو ما يعرفه واقع الصحة النفسية والعقلية بالمغرب هو وضع متدهور، وضع لا يسمح بمواجهة كل المختلين العقليين.
وشكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

أنا أوافق السيد المستشار في موضوع إشكالية عدم وجود فضاءات استشفائية لإيواء المختلين العقليين الذين تقرر المحاكم إما أن خللهم أدى إلى إعدام إرادتهم أو إلى نقصانها.

أنتفق وينبغي حقيقة على الحكومة وبالأخص وزارة الصحة أن تقوم بإنشاء كافة المنشآت والفضاءات الاستشفائية اللازمة لإيواء هؤلاء الأشخاص بدل استمرار اعتقالهم في السجون.
شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

السؤال الثاني وموضوعه: "التدابير المتخذة للتقيد بالظن المرجعي للعقار في حالة الاعتداء المادي أو نزع الملكية".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي الحرشي:

السيد الوزير،

هو السؤال ديالنا واقيلة تفهم غلط، لأن السؤال صيفطو في الحقيقة للسيد وزير العدل، هو حاضر معنا، السيد وزير العدل ما صيفطوش لوزير العلاقات مع البرلمان، وانتوما مشكورين السيد وزير العلاقات مع البرلمان تتجاوبنا على هذا السؤال.

السؤال السيد الوزير المحترم، احنا مشينا في شكاية رسمية للسيد رئيس السلطة القضائية، وأحالنا على وزارة العدل، قال لك هذا الخبير أو هاد الخبراء تابعين لوزارة العدل، مشينا تقدمنا بشكاية لرئيس المحكمة الإدارية، أحلناه على وزارة العدل، قال لك أودي راه الخبير من اختصاص وزارة العدل، هاد الخبير، السيد الوزير، هو غير عادي، جميع الخبرات تبيت فيها هذا الخبير، الثمن المرجعي والثمن...، نعطيك حالة عندنا في وزان، الثمن المرجعي تبيحد 50 درهم، الناس المجاورين تبيعو ب 50، 60، 40 درهم، وهاد الخبير تبيد 300، 400 درهم، وما عندوش ملف واحد، 99% في القضايا المعروضة على المحاكم الإدارية تعطى لهذا الخبير اللي هو السي لحسن المفضل، المقر ديالو في القيطرة.

تقدمنا بشكاية تنديرو التجريح فيه، ما تحيدش، تقدمنا للسيد رئيس السلطة القضائية، تقولو لو اللهم إن هذا منكر، البارح كنا كنتناكرو على المادة 9، الآن تقولو الحمد لله اللي جات هاد المادة 9، لأن كابين ناس كيعدديو على الملك العام ديال الدولة، وأنا أتمنى، السيد الوزير، وأنت محامي وعارف وأدرى مني بهذا الجانب، لأنه كين مشكل حقيقي، ملي تيجي خبير وتيحكم وتيحدد التقرير ديال المبلغ في واحد الثمن، تمشي للمحكمة كتقول لك أودي أنا هذاك الشي اللي دارو الخبير غادي نديرو، وتتولي الميزانية ديال الجماعات وديال مجالس العمالات والأقاليم والجهات وديال الدولة مرتبطة بواحد الخبير، حيث عندو حسابات أو عندو أشياء تدار اللي الإدارة ما تقدرش تديرها، وما لقيناش آذان صاغية، لا المحكمة الإدارية قدرت تحيد هذا الخبير، رغم التجريح ديالنا، لا السلطة القضائية قدت تحيد، تتقول لك اختصاص وزارة العدل.

أنا كنت نلتمنى، السيد وزير العدل يجاوبنا وراه احنا تنوجهو له السؤال بطريقة غير مباشرة أنه يأخذ القرار في هذا السيد هذا، ما يمكنش خبير عندو مجموعة ديال القضايا واخذ هذا القرار، تقول لو هذا اختصاص المحكمة ما كين مشكل السيد الوزير، متفقين، ولكن الأثمنة اللي تبيد واش ما كين مجلس أعلى للحسابات يراقب هذا السيد، ما كين وزارة العدل توقف على هذا الخبير اللي هو يتلاعب بالأموال ديال الدولة،

وتبيد أحكام باتفاق مسبق مع مجموعة ديال التقارير باش يتحال على المحكمة، والمحكمة تتقول لك الله غالب التقرير ديال الخبير، ولهذا كنتناكم السيد وزير العدل هذا الخبير تاخذو فيه المتعين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

غير بغيت نقول، السيد المستشار، سؤالكم واضح، صحيح أنكم وحمتم للسيد وزير العدل ولكن السيد الوزير العدل كنتم تسألونه عن القضاء، لأنكم تتحدثون عن أنه لاحظنا في العديد من الحالات أن القاضي يتجاهل الثمن المرجعي للعقار، لا. إذا تسألون السيد وزير العدل على القضاء، السيد وزير العدل دفع بعدم الاختصاص، السيد رئيس الحكومة عين وزير الدولة، إذا وزير الدولة يجيبكم عن سؤالكم وعن الصيغة المطروحة.

طبعاً، حينما يتعلق الأمر بخبير يقوم بتقدير عقار الكلمة النهائية ليست له وإنما هي في النهاية للمحكمة، وبالطبع تتساءلون عن إمكانية اعتماد هاد الأثمان المرجعية، هذه الأثمان المرجعية هي أيضاً فيها نقاش.

ولذلك، أقول لكم السيد المستشار المحترم أن هذا الموضوع ينبغي أن نقاربه مقارنة بعيداً عن.. هي سؤال جواب، خاص فيه تعميق النقاش لمقاربة مقارنة عميقة عميقة.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه: "حصيلة مراجعة وتحيين التشريعات القائمة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة كريمة أفيال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

هدف تأهيل وتجويد المنظومة التشريعية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور، التزمت الحكومة في برنامجها الحكومي بمراجعة التشريعات القائمة والعمل على تحيينها وفق مقاربة جديدة، من خلال إحداث لجنة عليا لتدوين وتحيين التشريعات بالتنسيق مع القطاعات المعنية بها، وفق برامج سنوية ومتعددة السنوات.

استجابة لهذه المعطيات من جهة، وتنزيلا لمقتضيات الدستور من جهة أخرى، من خلال مراجعة وتحيينات هامة، حيث ساهمت الجهود المشتركة بين الحكومة والمؤسسة التشريعية في إخراج النصوص القانونية، التي خضعت للتنقيح والتجويد من قبل البرلمان في تعاون مع الحكومة.

إلا أنه، السيد الوزير، لازالت هناك ترسانة تشريعية تحتاج إلى التحيين، كما أنه هناك عدة قوانين متجاوزة، غادي نغطي واحد 2 ديال الأمثلة كقانون احتلال الملك العمومي، وكذلك القانون المحاسباتي، كما أن هناك عدة قوانين صدرت بالجريدة الرسمية، والتي لازالت في حاجة لإصدار نصوصها التنظيمية جزئيا أو كليا، بعض الأمثلة:

- قانون 104.12 المتعلق بجرية الأسعار والمنافسة، صدر بالجريدة الرسمية في 2014، ولكن فيه 13 ديال النصوص التنظيمية لم يتم نشرها بعد؛

- كذلك كين القانون 67.15 متعلق باستيراد مواد الهيدروكربور حتى هو فيه واحد المجموعة ديال النصوص التنظيمية لم يتم نشرها؛

- القانون 23.13 المتعلق بحماية الملكية الصناعية وصدر بالجريدة الرسمية في 12 مارس 2015، ولكن كذلك لم تصدر نصوصه التنظيمية.

السيد الوزير،

نتمنى أن يتم استدراك ما تبقى من الولاية التشريعية للرفع من الإنتاج التشريعي، وكذلك مراجعة التشريعات القائمة والعمل على تحيينها، وخاصة إصدار النصوص التنظيمية لمجموعة من القوانين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير المولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

اتفق مع السيدة المستشارة المحترمة فيما يخص هاذ التباطؤ الذي طال العديد من النصوص التطبيقية، بالفعل صدرت مجموعة من القوانين وعندنا واحد التطور تشريعي يثير الانتباه، بل أحيانا يثير الإعجاب، لكن للأسف الشديد على صعيد النصوص التنظيمية هناك بالفعل تباطؤ، ونحن بصدد ضبط جميع النصوص التنظيمية التي لم يتم إصدارها، والسيد رئيس الحكومة أصدر تعليماته لبذل جميع الجهود اللازمة من أجل الوفاء بالتزاماتنا التشريعية التي تهم النصوص التطبيقية، وأكد أن الحكومة ستبذل كل الجهود الممكنة للوفاء بهاذ الالتزامات في أقرب الأوقات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع وموضوعه: "دعم ومواكبة الجمعيات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال،

لذلك نسألكم السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها من أجل تحقيق هذا الهدف وعن حصيلة هذه الإجراءات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير المولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

جوابا سيادة الرئيس عن هذا السؤال، أؤكد بأن منظومتنا التشريعية عرفت خلال العقود الأخيرة تطورا ملحوظا، وأقول تطورا كبيرا ومشهودا على مستوى غزارة التشريع وتشعب مجالاته وسرعة وتيرته. وبالطبع، فقد شملت هذه التغييرات وهذه التعديلات كافة المنظومة التشريعية تقريبا منذ سنة 1912، مروراً ب 1916، 1912 عندنا الالتزامات والعقود، 1916 عندنا التحفيظ، عندنا في العشرينيات قانون ديال التوثيق العصري، إلى غير ذلك مما كان من ضمن الموروث القانوني الفرنسي.

وبالتالي فإن المنظومة التشريعية تم تحديثها وأصبحت تعرف وتشهد وأيضاً تتضمن كافة التطورات التشريعية التي يعيشها العالم على ضوء التشريع المقارن، وفي هذا الصدد أفيدكم أن الدستور الجديد أحدث جيلا جديدا من المؤسسات ومن التشريعات، وهذه المؤسسات تم تقريبا كلها مرت على يديكم، كما أن التشريعات المرتبطة بالدستور تم أيضا وضعها تقريبا، وإن كان بعضها القليل مما ينبغي وضعه.

إذن، نحن أمام ثورة تشريعية، أصبح رجال القانون والفقهاء يجدون صعوبة في تتبعها، وبالطبع فنحن هنا باعتبارنا حكومة وأتم باعتباركم جزءا من البرلمان، بإمكاننا أن نقارب كافة التشريعات التي مازالت تحتاج إلى تدقيق أو نسخ أو تميم أو تغيير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة تفضلي في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة كريمة أفيال:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

في البداية، لا بد أن أثنى على جهودات الحكومة في تنزيل البرنامج الحكومي في تنفيذ الالتزامات التشريعية، حيث لا يختلف اثنان على أهمية الترسانة القانونية والتنظيمية، التي راكمتها بلادنا في عدة مجالات، سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الحقوقية أو البيئية، ومساهمتهما في وضع بلادنا على مسار التنمية الصحيح.

صحيح، أن المنظومة التشريعية الوطنية عرفت دينامية متسارعة،

والجمعيات وتحديد معايير الدعم العمومي تبعا للتوصيات الصادرة في هذا الشأن، كما سنسعى لتطوير بوابة الشراكة مع الجمعيات لكي تصبح مرجعا وطنيا في مجال الشراكة بين القطاع العام والجمعيات.

وأیضا، هناك برامج أخرى من قبيل إصدار تقرير سنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات منذ سنة 2015، يرصد أهم المنجزات على هذا المستوى واستخلاص أهم الخلاصات والتوصيات التي تعمل القطاعات الحكومية جاهدة على تنزيلها من أجل النهوض بوضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات.

وأؤكد لكم، السيد المستشار المحترم، أن التقرير السنوي المقبل سيتضمن إلى جانب دعم الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية جهود المجالس الجهوية ومجالس العائلات والأقاليم في مجالات دعم الجمعيات على المستوى الجهوي والمحلي، لأن الدعم هو شامل هو مركزي وأيضا محلي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الوزير.

للتذكير بالمكانة الدستورية للمجتمع المدني، خاصة الفصول من 12 إلى 15 من دستور 2011، الجمعيات شريك أساسي في مجال التنمية المحلية والبشرية، للإشارة إلى تنوع مجال عمل الجمعيات، حيث تشمل الثقافة والتنمية والإعاقفة والرياضة وكذلك الإنسانية منها، التذكير بدور جمعيات المجتمع المدني في العالم القروي وبعملها التشاركي مع الجماعات، وهنا كنهضو على مجموعة دبال الجماعات القروية التي فيهم هاد الشئ دبال الماء، التدبير دبال الماء الصالح للشرب، وكذلك النقل المدرسي، الإشارة إلى تعدد منظومة الدعم العمومي الممنوح للجمعيات، وزارة الداخلية عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية عبر مؤسسات التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، وزارة الشبيبة والرياضة إلى غير ذلك من مجموعة من المتدخلين وكذلك كيف جاء على اللسان دبالكم الجماعات الترابية.

أقترح إحداث آلية حكومية لتنظيم وتوحيد هذا الدعم العمومي، تحديد معايير واضحة لتحديد مستحقي الدعم، اقتراح الانتقال من منطق المنحة إلى منطق دعم المشاريع والمبادرات التنموية، وضبط قنوات التمويل، خاصة الأجنبية منها، إيجاد صيغة لمواكبة ودعم جمعيات مغاربة العالم وتبسيط مساطر مساهمتها في التنمية المحلية.

أقترح إعفاء الدعم المقدم من القطاع الخاص للجمعيات في شكل هبات من الضريبة، اتخاذ تدابير تنظيمية للانتقال بالجمعيات من النمط التقليدي في الحكامة والتدبير إلى جيل جديد يجعلها مؤسسات في صيغة مقاولات،

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

إخواني الحضور،

السيد الوزير،

يعرف المجتمع المدني ببلادنا توسعا كبيرا، خاصة في ظل الأدوار الدستورية المنوطة به، والتي تجعل منه شريكا استراتيجيا لمختلف المؤسسات.

على هذا الأساس، نسائلكم السيد الوزير، حول ما يلي:

ما هي الخطوط العريضة لإستراتيجية الحكومة لدعم ومواكبة الجمعيات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

بالفعل، كما تفضل السيد المستشار، فالمجتمع المدني أصبحت له أدوار دستورية جديدة، وأصبح شريكا أساسيا في الرفع من مستوى ومنسوب الديمقراطية، وأصبح دوره واضحا في بلورة السياسات العمومية، وأصبح له حتى دور التشريع عن طريق تقديم الملتزمات في هاذ الباب.

لذلك، فإن القطاعات الحكومية عموما وعلى رأسها القطاع الذي تتحمل مسؤوليته، قامت بمجموعة من الجهودات وستقوم بمزيد من الجهودات، ومن ذلك على سبيل المثال، سنستمر في تنزيل برامج التكوين الرامية إلى مواكبة الجمعيات للقيام بأدوارها الدستورية، لاسيما من خلال تعزيز قدراتها ودعمها في المجالات المرتبطة بالديمقراطية التشاركية، والترافع المدني عن مغربية الصحراء والأمن المجتمعي والولوج لبرامج خدمات السمعي البصري والتحول الرقمي، فضلا عن مجالات أخرى.

كذلك، سوف نستمر في موضوع دعم منصة للتكوين عن بعد، تتضمن محتوى لتكوين الجمعيات في المجالات السالفة الذكر.

كذلك، سنسعى ونستمر في السعي لتعزيز خدمات مركز الاتصال والمواكبة.. الدولة بهدف تمكين المواطنين عموما وجمعيات المجتمع المدني على الخصوص من المعلومات المتعلقة بالإطار القانون التنظيمي للجمعيات، وأيضا بالديمقراطية التشاركية وسبل تفعيلها.

كذلك، ستدعم الوزارة كل ما يمكن دعمه، خاصة برنامج مشاركة مواطنة تتعاون مع مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب، لتقوية قدرات الجمعيات، وستتم مراجعة النص التنظيمي المتعلق بالشراكة بين الدولة

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

وخيارنا أن نطرح هذا السؤال، علاش غادي نطرحو هاذ السؤال؟ لأنه ماشي الوزيرة المنتدبة التي أعلنت الحضور، ولكنه السيد وزير الخارجية الذي أعلن الحضور، وهذا مثبت وقد تمت مراسلة جميع البرلمانيين بحضور السيد وزير الخارجية.

السيد وزير الخارجية الذي يتغيب دائما عن جلسات البرلمان ويتغيب باستمرار، فكنا قد توهمنا خيرا بأنه حاضر اليوم لنطرح عليه مشكل القضية الفلسطينية، لأن الموقف والتصريح الذي أدلى به السيد وزير الخارجية تصريح خطير، وبغينا نسولوه واش هذا موقف شخصي ديالو ولا موقف الحكومة المغربية.

هاذ التصريح اللي قال فيه السيد الوزير أن المغرب تابع باهتمام عرض الرئيس ترامب حول القضية الإسرائيلية الفلسطينية فهذي أول مرة نسمعو القضية الإسرائيلية الفلسطينية، وكنا نود أن السيد وزير الخارجية يجي يوضح لنا هاذ الشي، ويوضح لنا موقف المغرب من "صفقة القرن"، أو ما اصطلح عليه "خطة السلام الأمريكية"، هاذ خطة السلام اللي سبق وتطرحت في 2012 ولكن الفلسطينيين رفضوها، وهذا أيضا يطرح إشكال من يحاسب الوزراء التقنوقراط، السيد وزير الخارجية لم ينزل إلى المواطنين لكي ينتخبوه ولن يكون مضطرا للنزول إليهم ليوضح ما اقترفه لسانه.

نريد أيضا أن نغتم هذه الفرصة لنؤكد على موقف الشعب المغربي الثابت من القضية الفلسطينية ولنعبّر عن رفضنا لصهينة الأراضي المقدسة ورفضنا القاطع لما سمي "صفقة القرن"، والتي ما هي "سرقة القرن"، وهاذ الموقف القرن هذه تضرب الشرعية الدولية وكل قرارات الأمم المتحدة، وهاذ الموقف ماشي غير وزيرة ديال المغاربة المقيمين بالخارج لكن وزير الخارجية هو اللي كان خصو يجاوبنا وكان حاضر اليوم حتى الواحدة ومشى باش ما يخضرش جلسة دستورية، وهذا لعمرى قمة الاستهتار بمؤسسة دستورية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، إذا كانت عندكم أي توضيح، إذا لم يكن هناك توضيح ننتقل إلى السؤال موجه لقطاع العدل وموضوعه: "إصلاح المهن القضائية". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الدولة،

السيد وزير الخارجية،

وتحفيز أدوارها في التشغيل، قياسا على مبادرة وزارة التربية الوطنية التي أشركها في التعليم الأولي لفائدة 100.000 تلميذ جديد، وكذلك أشركها في النقل، إعادة النظر في الشروط التعجيزية لتقديم العرائض وملتمسات التشريع، إعادة النظر في معايير صبغة المنفعة العامة التي تحد من إمكانية ولوج الجمعيات إلى التمويل.

السيد الوزير،

الإشكالية اللي كيعيشوها مجموعة ديال الجمعيات والإخوان اللي كيشغلوا في هذا المجتمع المدني كيعرفو هاد الشي، أنه كيبقاو تحت الرحمة ديال ذاك اللي كيعطي المنحة، وبالتالي ما كايبنش كيفاش، ما كايبنش شي معايير هاد الجمعيات كيبقاو إذا عرفو شي واحد تما اللي يمكن يعطيهم لا في الوزارات ولا في الجماعات ولا في أي بلاصة، وبالتالي لابد أننا نحاولو نلقاو واحد التقين باش ما يبقاوش هاد الناس اللي كيشغلوا في هذا الحقل أنهم تحت الرحمة ديال هاد الناس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في حدود 10 ثواني أعتقد.

السيد وزير البوالة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

استمعت بإمعان إلى تعقيب السيد المستشار، وأثار انتباهي حجم وأهمية المقترحات التي تقدم بها، وليكن متأكدا أنها جميعها محل تتبع ونظر الحكومة، ونتمنى أن تخرج إلى الوجود.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير

ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وموضوعه: "تحسين بلادنا من الاختراقات الإسرائيلية".

وللإشارة، فالسؤال كانت ستجيب عنه السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، والتي أعلنت في البداية استعدادها لحضور أشغال هذه الجلسة، وكانت ستتولى الإجابة عن هاذ السؤال، واعتذرت بعد ذلك بعدما كلفت بمهمة رسمية خارج أرض الوطن.

وعليه، فإننا سنطبق في شأن هذا السؤال أحكام المادة 156 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، بأن نعطي الخيار للإخوة والأخوات في مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل بين أن يطرحوا سؤالهم وأن يؤجلوه إلى الجلسة المقبلة، الكلمة لكم.

الأخواتي الإخوة،

سؤالنا السيد الوزير، حول إصلاح المهن القضائية الحرة والاهتمام، صحيح لا من يجادل الحمد لله أن بلادنا شقت طريقها في الإصلاح لا من حيث الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا من حيث المشاريع والقوانين التي سنتها المحاكم المغربية، سعيا وراء خدمة المواطن في جميع المناحي.

طبعاً، هاد الاجتهاد وهاد الإنجازات التي وصل إليها المغرب بفضل النحام الشعب والملك في خدمة هذا الوطن، فما هي الإجراءات أو القوانين التي ترونها أو مقبلين عليها لتعزيز هذه الترسنة القانونية من جهة، وحماية هذه المهن القضائية من جهة أخرى؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بن عبد القادر وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم على سؤالكم.

مراجعة وإصلاح منظومة العدالة تتركز على 3 ركائز أساسية:

- الركيزة الأولى، هي استكمال هذا المسار، وهذا الورش الوطني الكبير ديال فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، لكن هذا الفصل الآن استكمالاً يقتضي آليات للوصول والتعاون، واحنا غادين فيها في جو من الثقة والاستقلالية الوظيفية والاحترام ديال الاختصاصات؛

- الركيزة الثانية، هي تحديث السياسة الجنائية ببلادنا وهنا كايته مشاريع لمراجعة شاملة للقانون الجنائي، شاملة بمعنى ماشي تجزيئية، لتحديث هذا القانون باش يكون منسجم مع المبادئ ديال الدستور ومع التطور ديال المجتمع المغربي؛

- والركيزة الثالثة، هي ما تفضلتم به هو تحديث وتأهيل وتثمين مهن القضاء، لأن إنتاج القضاء يتدخل فيه الكثير من المهن الحرة بحال اللي تفضلتمو كين المحامون، العدول، النساخ، الموثقون، الخبراء، الترجمة، فهادو كلهم كين هناك عدد من القوانين ومن الإجراءات ومن المراسيم ومن القرارات لمراجعة أوضاعهم وتأهيلهم من الناحية المؤسساتية والمهنية باش يساهمو في ضمان النجاعة القضائية.

بالنسبة للعدول، راكم تتذكرو بأننا قمنا بمراجعة المبالغ المستحقة بمبلغ 1000 درهم في إطار المساعدة القضائية في كل درجة من درجة التقاضي، كين أيضا مراجعة بالنسبة للأجور ديال السادة النساخ، وتمت الإحالة ديال هذا القرار على الجريدة الرسمية، كين أيضا وصلنا للمراحل النهائية في التفاوض مع الهيئة ديال المفوضين القضائيين وغادي نحيلو قريبا قرار مشترك جديد ليراجع التعويضات اللي كيتقضاوها المفوضين القضائيين في إطار العملية أو التدخل دياهم في المجال الجنائي.

كذلك، كين قرار جديد ديال النساخ أو مرسوم جديد ديال السادة النساخ كيراجع أيضا التعرفة ديال الأتعاب دياهم، والسادة العدول أيضا، هذا بالإضافة إلى أن الإجراء الآخر يتعلق بإدماج هذه المهن الحرة في التغطية الصحية والاجتماعية.

من بعد العدول احنا غادي نوسعو المجال لكافة هذه المهن اللي كنتذكروها في السؤال ديا لكم باش يبقاو يستفيدو من التغطية الصحية.

بالإضافة إلى مراجعة القوانين المنظمة لهذه المهن، واحنا الآن وضعنا اللمسات الأخيرة بعد تقريبا 20 سنة مع هيئة المحامون كنجتمعو كل أسبوع مع جمعية هيئة المحامون، وضعنا اللمسات الأخيرة في جو من الأمل ومن الثقة باش نخرجو قانون جديد ديال مهنة المحاماة، وهو نفس الأمر بالنسبة للمفوضين القضائيين والترجمة والخبراء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير على هذا التوضيحات اللي جيتو بها.

وكنظن احنا غنبقاو متفائلين باش تكون القوانين وهذه الترسنة اللي كيتوفر عليها المغرب تكون في خدمة المواطن، وما يخفاش علينا اليوم، وكنا تندافعو باش نرقاو ببلادنا إلى مصاف الدول اللي هي تعتمد على القضاء لحل جميع ما يمكن حله أثناء أي نزاع، سيما العدول مثلا، هادي مبادرة طيبة، ولكن مازال واحد الحيف فيما يخص العدول مثلا، غلاش هذاك المحاسين عندهم واحد الامتياز العدول ما تيدرو هوش، لأن تيقولك هاذوك ما عندهم شاي الحق في الاستلام، خصوصا في السكن الاجتماعي والسكن الاقتصادي.

ثانيا، هاد المفوضين القضائيين مازال حتى هما يشوب قانونهم الأساسي ما يشوبه، هادو كلهم مازال خاصنا اجتهادات، وهذا موكلو لكم، السيد الوزير، باش نزيدو نحسنو الوضعية، لأن الآن الوضعية ديال الأسر المغربية منها هاد المهن، رهاها جد، جد، جد متأثرة بالغلاء، أما إلى دخلنا فهاذيك (mutuelle) وهكذا، هذا راه ت يخص كل واحد يكون عايش في المغرب في بلادو يجتهد، ولكن عند وقوف وصوله إلى التقاعد يجب أن يحظى باحترام.

نتمنى أن نحظى باحترام كالجميع، لأن كلنا غادي نوصلو للتقاعد.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم كامل الاحترام السيد المستشار.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

واحد المساحة كبيرة باش نحميو الساحل، من خلال أيضا يعني حماية الفرشة المائية.

فإذن كايين ما يسمى بالتأقلم يعني مع التغيرات المناخية من خلال البرامج اللي قلناها، وكايين ما يسمى بالقيام بواحد العدد ديال الالتزامات باش التأثير في البلاد ديالنا في اقتصادها أن يكون أقل يعني بكثير من المستوى المقبول على الصعيد العالمي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير.

احنا ما نتقلوشاي من أهمية هاذ التدابير، يكفي تتعرفو السيد الوزير تيبقى القطاع الفلاحي، القطاع الأكثر عرضة وتضررا من مخاطر التغيرات المناخية، ويبقى صغر الفلاحين وخصوصا بالمناطق الهشة، بالمناطق الجبلية والواحات، الفئة الأكثر عرضة وتضررا من التغيرات، من مخاطر هاذ التغيرات المناخية وكيف جا في كلامكم، رغم كونه مشكلنا الفئة الأقل مساهمة في التلووث البيئي، ومن أجل الحفاظ على الإنتاج وبالتالي الحفاظ على دخل الفلاحين فإن الحكومة مطالبة بالقيام بمجهودات إضافية، خصوصا في المجالات التالية:

- أولا، دعم البحث العلمي لتطوير قابلية سلاسل الإنتاج على التأقلم مع التغيرات المناخية، وبالتالي الحفاظ على جودة ومردودية المحاصيل الزراعية؛

- ثانيا، الحد من استعمال الطاقات الملوثة، خصوصا بالقطاع الفلاحي ودعم استعمال الطاقة الشمسية، وبالتالي الاستفادة بأكثر من 3000 ساعة شمسية في بلادنا؛

- ثالثا، مواصلة دعم برامج غرس الأشجار المثمرة للزيادة في تخزين الكربون في التربة مع اعتماد سياسة تنمية منخفضة الكربون؛

- رابعا، دعم استبدال زراعة الحبوب، خصوصا بالمناطق الهشة، باستعمال الزراعات البديلة والأشجار المثمرة الأكثر مقاومة للتغيرات المناخية؛

- خامسا، ضبط وتعبئة وتسمية وتأمين جل مياه الأمطار بجميع الطرق المتاحة لمواجهة العزل الكبير الحاصل بين العرض والطلب حول الماء، مع حماية الفرشة المائية، خصوصا بالعالم القروي، من التلووث من خلال معالجة المياه العادمة بالتجمعات السكنية الكبرى بالعالم القروي وتطعيم الفرشة المائية.

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والبيئة، وموضوعه: "التأقلم مع التغيرات المناخية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على خير المرسلين.

نسألكم السيد الوزير حول أهم التدابير المتخذة للتأقلم مع التغيرات المناخية، خصوصا في القطاع الفلاحي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عزيز رباح وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم.

فعلا هاذ قضية المناخ قضية مهمة لأنها اليوم أصبحت قدر محتوم والتأثيرات ديالها خطيرة وخطيرة جدا على.. مع الأسف الشديد، ليست لها حدود جغرافية، على سبيل المثال يمكن للإخوان والأخوات السادة المستشارين يعرفو بأنه الدول الكبرى كنسأهم تصل إلى 90% من التغيرات المناخية، الدول الإفريقية والنامية لا تصل إلا 4%، ومع ذلك التأثيرات على الدول النامية كبيرة جدا، خاصة إفريقيا وعلينا احنا، حسب التقديرات أننا كايين تأثيرات على الماء، كايين تأثيرات على الساحل وارتفاع ماء سطح البحر، كايين تأثيرات على الحرارة بنفسها وخاصة واحد المناطق اللي الآن تتراد فيها الحرارة ومناطق تتراد فيها برودة، يعني تأثيرات متعددة فيما يتعلق بالمناخ.

وهذا يعني يشكل تهديدا كبير جدا، لذلك البلاد ديالنا اشتغلت في إطار مخطط وطني ديال المناخ، اشتغلنا في واحد العدد ديال البرامج مرتبطة بالفلاحة، مرتبطة بالطاقة، مرتبطة بالبيئة، المخطط ديال الساحل الآن ترتبطه بمخططات جموية، اشتغلت أيضا البلاد ديالنا فواحد العدد البرامج على مستوى الماء، لمعالجة إشكاليات ديال الماء، لا يكاد يكون هناك قطاع إلا وعنده برنامج أو مشاريع مرتبطة بالتأقلم أو مواجهة التغيرات المناخية.

ولذلك، البلاد ديالنا عندها واحد الالتزام كبير جدا، باش فعلا نواجهو هذه التغيرات المناخية، وكايين برامج، ولكن عندنا التزام باش نحد حتى احنا كدولة من التأثير على المناخ، من خلال الذهاب إلى الصناعات النظيفة، الذهاب إلى الفلاحة التي تستهلك الماء أكثر (المقصود أقل)، يعني حماية الساحل من خلال القانون ديال الساحل، اللي أنتوما تتعرفو تيعطي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نبغي نؤكد أنه بالإضافة لهاذ البرامج كين الآن عمل جبار على مستوى ما يسمى بالأوساط الطبيعية، واخا الجبال، الواحات، البحيرات، الوديان، الغابات، كين برنامج والآن احنا اليوم كان عندنا اجتماع مع مؤسسة من المؤسسات الدولية باش مع جميع المؤسسات نطلقو هاذ البرنامج لحماية هاذ الأوساط الطبيعية من التغيرات المناخية.

الأمر الثاني، فيما يتعلق بالفلاحة، أعتقد أن السيد وزير الفلاحة تعطيك التفاصيل، اليوم المغرب انتقل إلى مستوى فيما يتعلق بالفلاحة، البحث العلمي كما قلم، التكوين، طريقة السقي، اليوم واشفنا البرنامج الذي أعلن أمام صاحب الجلالة أن ماشيين في إطار ما يسمى ب"السقي الذكي" إن صح التعبير اللي هو تيققل من استعمال المياه، ماشيين أيضا، المناطق المتأثرة أننا نمشيو لتحلية المياه إلى غير ذلك، معناه كين برامج متعددة لمواكبة، بالإضافة إلى التأمين على المخاطر اللي المرتبطة بالتغيرات المناخية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه: "تدبير المطارح العمومية للنفايات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البار:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في الحقيقة، عندما نتكلم عن البيئة لابد وأن يثار أمامنا الظاهرة ديال المطارح، مطارح النفايات التي غالبا ما تكون في الأحزمة المجاورة للمدن، فهناك من الجماعات التي لها إمكانيات مادية، السيد الوزير، تحاول نهج سياسة تقارب الصواب فيما يخص احترام البيئة، فيما يخص استغلال هذه النفايات إلى غازات وإلى أشياء التي تستهلك وتفيد الإنسان.

غير أن باقي الجماعات، الجماعات الفقيرة اليوم حتى الجماعات القروية أصبحت في حيص بيص من أمرها، هذه المطارح ماذا فعلت الدولة للتخفيف من مساوئها؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

طبعا فهذا الموضوع ديال المطارح، المطارح هم نتيجة، السيد المستشار المحترم، بمعنى أولا ما هي السياسة ديال البلاد ديالنا فيما يتعلق بالنفايات المنزلية، لأنه كاتبة عدد من النفايات المهم لك الحمد، لحد الساعة ابدينا كنفروزو ما بين النفايات المنزلية والنفايات غير المنزلية، والآن كين واحد العدد ديال الإنجازات في النفايات غير المنزلية، الإلكترونية، البطاريات، الباتريات، الطبية، كان البارح عندي الشرف باش جاوبت على واحد السؤال فيما يتعلق بالنفايات الطبية والاستثمارات في هذا المجال.

النفايات المنزلية اليوم عندنا 2 مستويات، المستوى أولا كفاش ننظمو الجمع ديالهم، لأنه الانتقال من الجمع، اليوم وصلنا لواحد المستوى ديال 85% أنه جمع منظم بصفة عامة، كنتكلم من حيث (quantité) من حيث شحال عندنا، يمكن كين واحد الجماعات ما وصلتش تعتمد على الإمكانيات الذاتية، بحال الجماعات القروية.

فيما يتعلق بالمطارح، يمكن نقول أغلب المطارح ديال المدن باستثناء واحد المطرح كنسايو النتيجة ديالو، هو ديال الدار البيضاء، راه الصفقة تم الإعلان عليها وراه غادي يكون استثمار ضخم ديال 4 مليار ديال الدرهم، وبالمناسبة هو ماشي مطرح فقط ديال الدار البيضاء، الدار البيضاء والمحيط ديالها.

الآن بدأت كنبان إشكالات جديدة، جميع المدن الآن كين برامج المطارح، كين تمويل، ستمر إلى المطارح اللي هي متقدمة ماشي فقط غير الطمر، بل حتى إذا كان الطمر في بعض المناطق تيقصو يخضع لمعايير بيئية، الآن مشينا للمستوى ديال التثمين، جميع مطارح التثمين بما فيها التثمين الطاقى، لأن لقينا بأن على الأقل غادي نرجحو فهاذ المطارح فهاذ 400 ميغاواط، بمعنى أكثر من (centrale électrique) اللي هي موجودة، كين (centrale) اللي كندير 200، 300، 250 أقصى تقدير 600 غادي نرجحو بمعنى محطة طاقة من خلال هذه المطارح.

كيبقى هاذ المطارح العشوائية اليوم كنديرو العملية ديال الجرد ديالها، نظام معلوماتي باش هاذيك الساعة ما يمكنش نخليوها للجماعات، نعتقدو بأن هذا تحدي، الجماعات القروية ليست لها الإمكانيات وخاصة المطارح التي تتجمع حول الأسواق، فالآن كنديرو الجرد باش نديرو عملية يعني وطنية، غادي نشوفو مع وزارة الداخلية كيف يمكن أن تكون هناك حكمة جيدة لهذه المطارح العشوائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الوزير على هاذ الطمأنة اللي تفرح بلادنا، لأن هذا الاجتهاد لازم أن يكون حماية للإنسان، حماية للبشر لأن المطارح والخلفيات والمسببات ديالها من أوبئة ومن دخان، بحيث اليوم أصبحت التخوف سائد للسكان المجاورة لشي مطرح من المطارح، احنا تنشوفو المدن وتنشوفو وكتبعو، كايين هناك اجتهادات، هذا ما غادي يمكناشاي نكروه، ولكن ذيك الشي تيبقى غير كافي، السيد الوزير، لأن التأخر عامل الزمن اليوم، وخصوصا فصل الصيف ملي كتحمي الشمس وتكون تبارك الله الدلاح والهندية وأرى ما عندك من النفايات المنزلية اللي كتشكل واحد الخطر كبير.

تخص الدور ديال الحكومة هي دعم الجماعات اللي ما عندهاش إمكانيات، خاصة الجماعات، شمال هادي دابا في البوادي ما كانش مفروض يكون مطارح، اليوم أصبح إلزامي أننا نجتمعو ذيك النفايات، لأن المخلفات ديالها كتكون سيئة وجد جد سيئة على المواطن، منها تنشوفو الأوبئة، كتنشوفو عدة أمراض جلدية وتنفسية اللي أصبح السيطارات ديالنا كتعج بها.

الله يجازيكم بخير، كتنشوفو أن الجهودات بقات ضئيلة بالمقارنة مع هاذ الجماعات اللي كتنشوفوها، اللي كتعاني وكتعاني جدا فيما يخص هاذ المطارح. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

نظمتن السيد المستشار المحترم، حجم الاستثمارات اللي وقعت في بلادنا إلى حدود اليوم راه 19 مليار درهم في المطارح، 19 مليار درهم في المطارح من 2008 ل2019، شي تقريبا 10 سنوات، ذاك الشي مكلف ومكلف حتى للجماعات.

اليوم، الجماعات بما فيها الغنية، أقصى تقدير مستعدة تخلص 100 درهم للطن، في حين أنه إلى بغينا ننظمو بهاذ الشكل خاصها تتجاوز 250 درهم للطن، وبالتالي الكلفة عالية وعالية جدا، يمكن بعد كاع نطلبو الأرقام من مدينة لمدينة، وتحصلو عليها، لأنه اليوم علاش؟ لأنه خاصهم يشغلو اليد العاملة يجيبو الوسائل التكنولوجية، المطرح ما خاصوش يكون محمي بالفرشة المائية.

الاستثمارات، اليوم أشنو برمجنا الآن 2019-2023؟ كايين 20 مطرح اللي غادي يولي "مطرح مراقب" يعني متقدم، وغمشيو تقريبا 14 مطرح عشوائي، أكثر من ذلك ما بقيناش كنعطو الجماعات، اليوم كايين واحد

التحول لوزارة الداخلية ما يسمى "بالمطارح المشتركة" في إطار مجموعة ديال الجماعات، بمعنى أنه جماعة كبيرة كتأطر مجموعة ديال الجماعات، هاذ الشي تدار في طنجة، هاذ الشي تدار في واحد العدد المدن، في مراكش، احنا ماشيين في هاذ الاتجاه ديال أن الجماعات الصغيرة مع الجماعات الكبيرة يتعاونو على المطارح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه: "التنقيب على الغاز الطبيعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، نسألکم عن النتائج الأولية للتنقيب والبحث عن الغاز الطبيعي ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

السيد المستشار المحترم،

يايجاز، باش نعطيو الحمد لله كايين واحد العدد ديال الشركات، الآن كتبحث في البلاد ديالنا، الاستثمارات ملي تخرج القانون ديال البحث والتنقيب في سنة 2000 إلى الآن، تقريبا وصلنا ل30 مليار درهم الاستثمارات، بمعنى استثمارات ضخمة كتوقع فهاذ القطاع، ضخمة جدا، 30 مليار درهم ديال الاستثمارات ويمكن ما تلقى والو، لأن كتعرفو كايين شركات كانت عندنا في المغرب استثمرت، كايين اللي استثمر 2 مليار، 3 مليار ديال درهم، ومن بعد مشات، لأنه ذاك الشي مرتبط حتى بالتحويلات، يعني كيمشي يلقي واحد (gisement) في دولة أخرى كيفضل يمشي يستغلو بسرعة قبل ما يرجع لعندك إلى غير ذلك.

فنبغي نقول، عندنا ثلاثة ديال المواقع الآن اللي هي يعني اعطتنا شوية ديال الغاز، كايين الموقع ديال الغرب اللي كيستعملوه المصانع ديال الغرب، كايين الموقع اللي عندنا فيه 25% عن طريق المكتب الوطني للهيدروكربورات (P'ONHYM¹)، عندنا الموقع ديال مسكالة في الصويرة، اللي كان استغلو المكتب الوطني ولكن يعطيه للفوسفاط، لأن الفوسفاط الآن وقع فيه تحول، اليوم يمكن راه الإخوان ديالكم في الغرفة الأولى دارو

¹ Office National des Hydrocarbures et des Mines

الطريق أو صعب تمشي فيه؟ كذلك، لا بد أن نقول بأن الاتفاقيات، عدة اتفاقيات توقع مع، أكثر من 13 اتفاقية أعتقد، مع شركات التنقيب والبحث عن الغاز، والتي يبدو أن الاستثمارات بصفة عامة، قلتو 30 مليار ديال الاستثمارات، ولكن أعتقد أن الحاجة ديال البلاد ديالنا والطموحات ديال المواطنين ديالنا تستحق أنه يدار مجهود أكبر، سواء من طرف الحكومة بصفة عامة أو من طرف المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن، لأن الدينامية ديال الاستكشاف، كان دينامية خاصة في السنوات الأخيرة كين دينامية كان فيها الوثيرة ديالها تسرعت شي شوية، ولكن كانت الدينامية بطيئة شيئاً ما، اللي ما أتاحت لناش، للأسف الشديد، أننا نوصول لنتائج إيجابية. هدف سؤالنا وهو أن نفتح آمل أخرى للمواطنين فهاذ المجال اللي بطبيعة الحال مهم وحيوي بالنسبة لبلادنا. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

السيد المستشار المحترم شكراً.

على أية حال، الله سبحانه وتعالى أعطى لبلادنا نعم كثيرة، على أية حال إلى نقصت حوائج تتكون حوائج أخرى، الطبيعة هي معطية ماشي هي اللي تتعطي على أية حال.

فبغني نقول للسيد المستشار المحترم، شكراً على المقترحات، غير بغيت نقول أنتوما عارفين، هذا واحد القطاع اللي فعلاً تخلص فيه، اسمحو لي قولها بواحد الدارحة "لي كاميكاز"، بمعنى أن المغامرة فيه كبيرة وكبيرة جداً، قلت لكم 30 مليار، فيه تقريباً 26 مليار ديال البحث وفيها 3 ملايين ديال تندرارة، قول 30 مليار في هاذ الفترة هاذي ما بين 2000 و2019 هي يالاه أعطتنا هاذ الشيء اللي تشوفو، وأحياناً الشركة تتجي عندك للبلاد تتحط 2 المليار ديال الدرهم، 1.5 مليار ديال الدرهم وأحياناً تتوصل حتى 3 مليار الدرهم وتتجمع وتمشي.

ولذلك هو (les assurances) التأمينات في العالم هذا من أخطر القطاعات اللي فيه التأمينات في العالم، طبعاً إلى باغي تعطيك اليوم هاذ الشيء اللي لقينا في الغرب رغم الإمكانيات الهائلة اللي تدارت، تيعطينا الصورة، الصورة مثلاً تيعطينا سنوياً 10 ملايين ديال السنتم ديال (chiffre d'affaire) رقم المعاملة، رغم هاذيك الإمكانيات اللي دارت فيه، المهم الوقت لا يسمح ولكن هاذي.

الصخور النفطية راه وقفنا مع المكتب الوطني باش نعاودو نديرو الأبحاث، لأن في التأمينات كانت فعالية وتأثير على البيئة، يمكن الآن غادي

استطلاع، يعني الفوسفاط تحول إلى ما يسمى بالإنتاج المستدام، استعمال الطاقات النظيفة سواء كان الغاز أو الطاقات المتجددة، المياه العادمة، إلى غير ذلك.

وعندنا تندرارة، وقفنا على الاتفاق الأولي، أنه الاستغلال يبدأ في 2020، حجم الاستثمار وصل ل3 ديال المليار ونصف، يمكن يوصل حتى الخمسة ديال المليار، الدولة حسب القانون عندها الحق في 25% أنه يكون عندها عائد 25% من خلال المكتب الوطني للهيدروكربونات.

هاذو هما ثلاثة ديال: ديال تندرارة حسب الاتفاق نطلبو الله سبحانه وتعالى يبسر، غادي يعطينا ما بين 30 حتى 40% الحاجيات ديالنا ديال الكهرباء، لان كنستوردو الغاز بالنسبة للكهرباء، غادي يعطينا 30 حتى 40%، أقصى تقدير يعطينا 50% إلى فعلاً زدنا شي آبار، راه الآن كيشوفو من الناحية التقنية واش ممكن نزيدو بعض الآبار.

هذا، إجمالاً ما هو حاصل في البلاد ديالنا فيما يتعلق بالغاز، يعني كما قلت الصورة والغرب وتندرارة نواحي فكيك.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

تدركون أن المغاربة يحسون بالإجحاف من طرف الطبيعة، للأسف لبلادنا مازال، الإجحاف من طرف الطبيعة، الطبيعة ما اعطتناش، أرضنا مزال ما اكتشفناش بلانا، بلادنا، الغاز والبتترول كباقي الدول.

وبالتالي، أي أمل تفتح هاذ البحث والتنقيب فهو سيسعد بلا شك المغاربة لأنهم كلهم كيعانيو من الكلفة ديال المحروقات سواء المحروقات بصفة عامة أو الغاز الطبيعي بصفة خاصة.

لذلك، فالمجهود اللي تينبذل، حقيقة كين مجهود، المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن صحيح يلعب دور كبير فهاذ المجال، لكن أعتقد بأنه ما اعطيناش الإمكانيات لهاد المكتب باش يكون المساحة المغطاة في مستوى الطموحات ديال بلادنا، وكذلك فيما يتعلق بتقييم إمكانات ديال الأحواض الرسوبية ديالنا، واش عندنا شي تقييمات على الأحواض الرسوبية؟ كين آفاق، كين آمل؟

وكذلك، كين حتى السياسات في بعض المرات راه تدير لنا مشاكل، مثلاً الأنبوب ديال الغاز اللي تيجي من الجزائر، الغاز الجزائري اللي تينقلوه لأوروبا، اليوم فيه واحد التراجع لأن الأنبوب اللي غادي على إيطاليا، كذلك عندنا الصخور النفطية، الصخور النفطية تمحضت، طنجة، لا بد حتى هذا نعرفو غير الرأي العام يعرف واش كين شي آفاق؟ رغم الكلفة ديالها، نعرفو أن الكلفة ديالها جد مرتفعة، واش بلادنا غادي تمشي في هاذ

اليوم، نحن فتحنا حديث إلى باقي الفئات الأخرى، تقريبا الاجتماعات أكثر من أسبوعية مع الناس ديال التجارة والصناعة بالخصوص التجار، وباقي الفئات بالخصوص الناس ديال السياحة والصناعة التقليدية وغيرها، الداخلية مع الناس ديال الطاكسيات، النقل مع النقل، وغيرها.

يعني أنا نقول لك أنه الدينامية كبيرة جدا اليوم مع هذه الفئات، إن شاء الله من أجل أننا نحاولو إذا استطعنا نخرجو عما قريب ديال الطاكسيات مثلا أو لا ديال الصناعة التقليدية، الصناعة التقليدية باقي القانون أتمنى أنه يخرج القانون بشكل بسرعة، باش يحدد لنا الفئات اللي غادي نستهدفوها، لأن الأمر يتعلق، هذا التفاوض يتعلق ب 2 ديال التقط، النقطة الأولى تحديد الحد ديال الأجر الجزافي الذي سيتم بناء عليه احتساب الاشتراكات، ثم النقطة الثانية يتعلق بتحديد الهيئة ديال التواصل اللي غادي تكون صلة وصل بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمهنيين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي ابراهيم شريف:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بطبيعة الحال نشكركم على الإيضاحات اللي قدمتمو لنا فيما يخص السؤال، وأنتوما كيف تعرفو على أنه يعني المملكة المغربية هي بلد نامي وعلى أنه متوسط الدخل يتراوح ما بين 5000 و6000 دولار للفرد، بالتالي معول على فئة الطبقة الوسطى باش تساهم في التكافل الاجتماعي وباش يكون عندها عنصر ديال التوازن.

هذه الفئة اللي تكلمنا عنها اللي معنية بالحماية الاجتماعية ديال المستقلين والمهن الحرة يشكلون الغالبية ديال الطبقة المتوسطة، الأرقام اللي عندنا هي أرقام يعني مثيرة جدا، عندنا 46% فقط هي نسبة التغطية الصحية، من فئة الشحيطين، عندنا 60% من هذه الفئة هم غير مشمولين بالنظام ديال منح معاشات التقاعد.

إذن، هذه الأرقام اللي نعتبرها يعني تنبير الكثير من التساؤلات، واللي بطبيعة الحال إذا تحدثنا عن المجالات المعنية بالحماية الاجتماعية فهي تعني البطالة والخدمات العلاجية ومنح ديال المرض ومنافع الشيوخوخة والتغطية ضد الشغل والأمراض المهنية، إضافة إلى منح العجز وغيرها، وقطاعاتها يعني متعددة فيما ما يتعلق بقطاع النقل، فيما يتعلق بقطاع الصيد البحري، عبال المقاهي والمطاعم، قطاع الخدمات، الصناعة التقليدية، القطاع غير المهيكل، قطاع التشغيل المؤقت.

السيد الوزير،

نعاود نديرو دراسة ونشوفو أشنو هي الإمكانيات المتاحة خاصة في جنوب المملكة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الأول موجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه: "الحماية الاجتماعية للمستقلين وذوي المهن الحرة". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي ابراهيم شريف:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يعتبر ورش الحماية الاجتماعية للمستقلين وذوي المهن الحرة من أهم الأوراش الإصلاحية المفتوحة، لأنه سيمكن لا محالة من ضمان تغطية وحماية اجتماعية لحوالي 5 ملايين شخص يزالون أنشطتهم بجميع القطاعات الإنتاجية. نسألكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل توفير الحماية الاجتماعية للمستقلين وذوي المهن الحرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد أمكراز وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هذا الموضوع ديال الحماية الاجتماعية للمستقلين غير الأجراء هذا واحد الورش كبير كنشغلوه فيه اليوم بعد صدور ديال 2 ديال القوانين، القانون 98.15 والقانون 99.15.

الأول متعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، والثاني بالنسبة للتقاعد لنفس الفئات.

وبعدما أصدرنا بعد هاذ 2 ديال القوانين، صدور 4 ديال المراسم عامة تطبيقية لهذا القانونين، بعد هذه المرحلة، انطلقت المسألة ديال الحديث إلى الفئات المعنية بهذا المشروع، تم التوصل إلى اتفاق مع العدول ومع القابلات والمروضون الطبيون، هاذو المراسم دياهم صدرت.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشير العبدلوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

تشكل الاتفاقيات الاجتماعية إحدى الأدوات التعاقدية التي من شأنها إرساء السلم والاستقرار داخل المقولة، رغم أن الأحكام الدستورية قد نصت على تشجيع المفاوضة الجماعية، وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، إلا أنه يلاحظ المحدودية ديال الاتفاقيات خلال كل السنوات.

نسألكم السيد الوزير عن التدابير التحفيزية التي تعتمدون القيام بها لحث الشركاء على إبرام هذه الاتفاقيات الجماعية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

الموضوع ديال الاتفاقيات الجماعية لا بد أنني نقول أنه بالنسبة لنا أولوية كبيرة جدا في الوزارة ونشتغل عليه.

وكنشكر بالمناسبة المركبات النقابية التي تشتغل معنا بشكل، وأيضا أرباب المقاولات الذين يشتغلون بروح تشاركية من أجل أننا نوصلو لواحد العدد ديال الاتفاقيات الجماعية اللي وصلنا لها على الأقل إلى حدود اللحظة. الأهمية الكبرى تتجلى ليس فقط بالنسبة لكونه أولوية لنا، ولكن أيضا بالنسبة للدستور المغربي كما قلتو، الفصل 8 كلف السلطات العمومية وألزمها بضرورة تشجيع المفاوضة الجماعية لأهميتها واعتبارها.

بلادنا اليوم وقعت على مجموعة ديال الاتفاقيات الدولية المرتبطة بهذا المجال، تذكر الاتفاقية 98، الاتفاقية 154 أيضا المرتبطة بتشجيع الاتفاقية الجماعية.

نقول لك سنة 2019 درنا 13 اتفاقية جماعية، باش نعرفو الحجم ديالها خصوصا نرجعو للسنوات الماضية شحال من اتفاقية جماعية أبرمنا، ولكن أنا نتقول لك 13 اتفاقية جماعية، هي ماشي حاجة كبيرة بزاف ولكن هي محترمة ومهمة.

في هذا الشهر وقعنا 2 ديال الاتفاقيات الجماعية، عندنا واحد العدد ديال الاتفاقيات ينتظر، هناك بعض الاتفاقيات واجدة توقع، هناك بعض

بطبيعة الحال الترسنة القانونية مزيانة، ولكن إذا ما كانت يعني إجراءات اللي هي تحسيسية مع المهنيين، وإذا ما تواصلتو مع المهنيين وإذا ما نستقتو معهم وإذا ما كان يعني إشراك المهنيين في بلورة القوانين، أظن على أنه إجراء فهذا الباب غادي يكون ما غاديش يعطي ذلك المفعول المرتجى ديالو، لا بد من إجراءات تحسيسية ولا بد كذلك من توسيع قاعدة المصالحين في الضمان الاجتماعي باش نحققو يعني التوازن المالي.

كاين مجموعة من المقاولات اللي ما كتصرح بالمجموع ديال الأجراء ديالهم ولا ما تصرح بالأجر اللي هو يؤدي، إذن مجالات الاشتغال اللي هي كثيرة وأنتوما كتعرفو، السيد الوزير، ما معنى على أنه إنسان يكون خدام في مكتب ديالو ما بين عشية وضحاها يكون يعني عاجز ولا ما يكون غير قادر على أنه يغطي الحاجيات الصحية ديالو وديال أسرته.
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

غادي نبدا بهذه النقطة الأخيرة غير هذا ما عندوش علاقة بالأجراء، الأنظمة مستقلة، وبالتالي الصندوق ديال هذا ما كياترش على الصندوق ديال الآخر، والتوازنات مختلفة ومستقلة باستقلال الصناديق والأنظمة ديال الحماية الاجتماعية بين هذه وهذه.

بالنسبة للتغطية الصحية صحيح اليوم احنا في 46، ولكن قبل ما تدخل المنظومة ديال التغطية الصحية كنا في 16%، اليوم احنا في 46. بعد التنزيل ديال التغطية الصحية للمستقلين من المفروض غادي نكونو في 90%، هذه الإحصائيات ديال وزارة الصحة بناء على التقديرات، نذكرك، السيد المستشار، اليوم الصباح كان اجتماع مع الناس ديال الفلاحة من أجل الحديث أيضا الفلاحين نسبة كبيرة جدا، وبالمناسبة الطبقة المتوسطة شوية منها فهذا النوع، ولكن جزء كبير جدا من هاذ الناس ما عندهم علاقة بالطبقة المتوسطة هم الطبقات الدنيا، بالعكس، الطبقات الدنيا واحد الجزء كبير من الفلاحين، واحد الجزء كبير من الصناع التقليديين وأصحاب الطاكسيات وغيرها من الفئات، اللي هي فئات هشة وتتواجد أدنى السلم ديال الترقى الاجتماعي.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه: "اتفاقيات الشغل الجماعية".

الكهربائي كله، ممكن هادي تتكون فرصة لدفع الشركات الأخرى للانخراط فهاذ الاتفاقيات القطاعية.

النموذج ممكن، تحفيز آخر هو الدعم الحكومي اللي تنعطى للمنظمات النقابية هذا تيكون مؤشر من المؤشرات.

الرعاية الحكومية ملي تينشب شي خلاف كتنزل الحكومة بكل ثقلها، ما تبقاش على مستوى ذيك اللجان بالشكل ديالها الشكلي، ولكن تعزز بأطر مركزية قطاعية ديال الوزارات، وأنا عشت هاذ التجربة، وزارة الداخلية تتنزل بثقلها، العامل بنفسه كيسهر على لقاءات، وغير ذلك من الإجراءات التحفيزية اللي تنطلبو من السيد الوزير فعلا إلى كاينشي أجددة في هاذ المجال ينورنا بها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

الدور ديال الوزارة من الناحية القانونية فهاذ الإطار هو المواكبة، هو التشجيع، هو محاولة تقاربو وجهات النظر باش نوصلو لاتفاقية في نهاية المطاف.

ما غنقدروش نضغطو لا على هذا لا على الآخر، تنحاولو نشجعو، صحيح، الشركة اللي جبتها التي تحدثت عنها، فعلا كان فيها اتفاقية جماعية بين النقابة اللي كانت أكثر تمثيلية وبين الأجراء والشركة الأخرى اللي كانت أيضا في شهر واحد، عندها واحد المجموعة ديال الفروع من بينها على كل حال في مدينة أخرى غادي نوقعو اتفاقية فهاذ الشهر إن شاء الله، من هنا أسبوعين إن شاء الله غادي نمشيو نوقعوها، وأنا أحرص على أن أحضر شخصا في التوقيع ديال الاتفاقيات الجماعية، لهذه الأهمية أتقل وكنحرص على أنها تبرمج في الوقت اللي غادي يكون مناسب لنا، ومشكورين أيضا الرؤساء ديال المركزيات النقابية تحاولو أيضا هما يحضرو، نظرا لرمزية هذه الاتفاقيات ولأهميتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه: "مشكل التشغيل بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم

السؤال.

الاتفاقيات، نحن في المسار ديال التفاوض من أجل الوصول إليها، وكنعاود نشكر النقابات والمداولات التي تشتغل فضلا على أنه كنوضعو برنامج سنوي للمفاوضة الجماعية والاتفاقيات الجماعية كيكون على مستوى الجهات، وفي نهاية السنة كنديرو اجتماع في المجلس ديال المفوضية الجماعية كنديرو التقييم، علاش نجحت، علاش ما نجحت في الحالات اللي ما كنتجش فيها، باش نحاولو نعززو المكامن ديال القوة في هذا البرنامج ونتجاوزو الإشكالات اللي كنتكون فيه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

نعم، السيد الوزير، حقيقة فعلا كاينة مجهود.

أنا تبعت الأشغال ديال المجلس للمفاوضة الجماعية الدورة الأخيرة العاشرة في نوفمبر 2019، واللي سجلتو أنها توقعت خلال 2019، 9 ديال الاتفاقيات، صحيح أنها وقعت دينامية شركة كاري (Carré) في ديسمبر، جوج شركات بحال اللي قلتي في 14، 15 ليوني (Léoni) والنظافة سيدي سليمان واللي توقعوها في 14، 15 يناير، وهذا تيبان على أنه فعلا كاينة واحد الدينامية وواحد الرغبة.

كنعرفو، السيد الوزير، بأنه هاذ التنظيم القانوني ديال هاذ الاتفاقيات راه ماجي من الدستور من الظهير ديال 38 إلى الظهير ديال 57 اللي عدلو، شكلت لجنة المجلس الأعلى للاتفاقية الجماعية واللي خرج توصيات وأصدر اتفاقية جماعية نموذجية فيها 51 فصل، جاءت المدونة زادت عززت هاذ في القسم الرابع، أي خصصت لو فصل خاص تيشمل 30 مادة، وهذا فعلا تيبين.

أنا تبعت الأشغال ديال الورشة التكوينية اللي جرات في شتنبر 2018 واللي حضرها السيد الوزير السي يتيم أنذاك، واللي اختيرت واحد الخلية مركزية وجمهوية من أجل تشجيع هاذ الحوار والتشاور والتفاوض من أجل تثبيت هاذ الثقافة التعاقدية بين المؤسسات وبين الشركاء.

وحق المداولة ديال السيد الوزير يتيم كانت مهمة جدا، أنه تطلب وتياكد على أنه الدور ديال المؤسسة الوزارية يتخصو يتحول في النظرة لهاذ العلاقات وأنه يخلق ثقافة جديدة، والدور ديال مفتشين يقوم بأدوار جديدة.

أنا ممكن السؤال ديالنا كان في التحفيزات، ممكن نطرح غير بعض الأمثلة، مثلا التشجيع ديال الاتفاقيات القطاعية، السيد الوزير، هاذيك شركة (Léoni) راه فيها 4 ديال الفروع، أتوما وقعتو مع ديال عين السبع فيها 6000 عامل، ولكن آخر اللي موجودين في بوزنيقة وفي برشيد وفي بوسكورة راه 9000 عامل ما درتو لها حتى شي اتفاقية، وهاذيك القطاع

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

يعتبر العالم القروي إحدى الطاقات الكامنة على المستويات الطبيعي والموارد البشرية في بلادنا، إلا أنه، السيد الوزير، بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في إطار السياسات العمومية بمخططات لتنمية العالم القروي والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في السنوات الأخيرة، والتي كانت مركزاتها إحدى البنيات التحتية من طرقات وشبكات وتزويد الماء الشروب والكهرباء.

إلا أن حدة فوارق التنمية بين العالم القروي والعالم الحضري تتجلى في مستوى الفقر والهشاشة، الذي يعرفها العالم القروي، حيث يعاني العنصر البشري من الأمية والبطالة والاستبعاد الاجتماعي وغياب مقاربة النوع، مما يحول دون الإدماج الفعلي في الدورة الاقتصادية وتحسين المستوى الاجتماعي والثقافي، وهي عوامل معيقة لأي تنمية.

ومن هذا المنطلق، السيد الوزير، نطرح السؤال هل يمكن تحقيق التنمية الشاملة في غياب تنمية عالمنا القروي؟

ألم يكن الوقت بعد لرفع الحيف عن عالمنا القروي وتمكينه من أبسط الحقوق؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

الموضوع ديال التشغيل في العالم القروي من بين، ما نحتاجش نقول أنه من بين الأولويات الكبرى التي تشتغل عليها الحكومة، الأولويات الكبرى لبلادنا لسنوات طويلة.

الحمد لله، تحققت مجموعة ديال الأشياء في البادية اليوم، في المجال القروي، واش وصلنا وحققنا ذلك الشيء كولو اللي خاصو يتحقق، أنا غادي نقول لك لا، مازال خاص مجهود إضافي في بلادنا.

بالنسبة للتشغيل، أيضا بالنسبة للتشغيل، كما قلت، محور أساسي في الإستراتيجية الوطنية اللي هو دعم البعد الجهوي للتشغيل، فيه برامج مخصصة وموجهة للمجال القروي خاصة.

غادي نقول لك بعض الإجراءات، السيدة المستشارة، مثلا عندنا فضاءات قروية للتوجيه المهني، خاصة في البادية، عندنا إلى حدود اللحظة 12 فضاء من هاذ النوع، تتواجد في البادية وتقدم خدمات للشباب في

البادية من أجل التنوير دياهم، من أجل اطلاعهم على البرامج، من أجل إكسابهم مهارات، إلى غير ذلك، بنفس الكيفية التي تقوم بها في المدينة طبعاً، مع إعطاء ما يمكن أن يفيد أبناء البادية المسجلون في هذه، مع الإشارة إلى أن عندنا برامج اليوم كدشتغلو عليها في هذا المجال، مراكش عندنا فيها مبرمجة 8 ديال الفضاءات من هاذ النوع، بني ملال، خنيفرة، فاس، إلى غير ذلك من الجهات الأخرى التي نشغل، خاصة مع التعاون الدولي.

إلى حدود اللحظة فهاذ 12 فضاء مسجلة 3841 شاب وشابة، المستفيدون من مقابلة ديال التوقع فهاذ الفضاءات، عندنا 3281، بالنسبة لورشة البحث عن التشغيل 5670.

إضافة إلى هذا، عندنا وحدات متنقلة، هي عبارة عن وكالات متنقلة في البادية، عندنا واحد 4 بالأقاليم على الأقل تشتغل الآن، أقاليم سيدي قاسم، بركان، تاونات، الفحص أنجرة، عندنا في مراكش واحد 2 غادي ينطلقو، أيضا بالنسبة لسوس - ماسة عندنا واحد 2 ستنتطلق في إطار برامج مختلفة.

بالنسبة، عندنا أيضا قوافل ديال التشغيل تنظم إلى البادية، عندنا برنامج من أجلك 2017-2021 هذا على صعيد التراب الوطني، ثم المشروع النموذجي ديال إنعاش تشغيل الشباب بالوسط القروي أيضا هو يشتغل وحقق بعض النتائج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نستحضر بطرحنا لهذا السؤال ثروات بلادنا في العالم القروي من سهول وجبال ووديان وصحراء وبحار، تشكل ثروة وطنية مهمة تعتبر لبنات الاقتصاد الوطني القادرة على توفير ناتج داخلي خام وفرص شغل لأبناء وبنات قرانا على امتداد الوطن، وهو ما يتطلب في تقديرنا تعزيز دينامية الاقتصاد الوطني، بخلق فرص اقتصادية مستقبلا لضمان توفير فرص الشغل ودخل يضمن القدرة الشرائية للسكانة القروية، عبر التنسيق مع القطاعات المولدة للثروة في كل المجالات.

الاهتمام بالمجال الفلاحي وتطويره وتأهيله بإدخال التقنيات الجديدة وتحسيس وتكوين طاقات شبابية وتشجيعهم على الارتباط بالأرض ودحض فكرة الهجرة داخل الوطن وخارجه، تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة ومواكبتها في المشاريع بطرق علمية ومدروسة، تستلزم الارتقائية محكمة ومسؤولة تراعي خصوصية كل جهة ومؤهلاتها وخلق دينامية ثقافية

عندهم السميك؟ واش عندهم (SMIG²) واش عندهم (CNSS³)؟ واش عندهم أقدميتهم؟ واش عندهم التغطية الصحية؟

ملي كنجيو نسولو في وزارة التشغيل كيقولو لنا الإمكانيات ديال مفتشين الشغل راه قلال، ما غادي يغطيوش، واش عندنا اليوم إمكانية ديال أن مفتش الشغل يخرج مثلا من مدينة إلى الجوار، إلى الطريق السيار بسيارتو ويخلص الوريقة ديال (l'autoroute) ويجي، هذا راه..

احنا اليوم كقطالو السيد الوزير، كمواطنين بغض النظر على أننا نقايين، اليوم هاذ الفتة ديال العمال راه ولات بالإجازة، أنا صادفت دكاترة وهما راهم جالسين كعمال في المقاهي، هاهو تيسيريك وكهضر معك بواحد الأسلوب راق، هذا كيشرفنا وكيشجع حتى السياحة في بلادنا.

ولكن احنا أشنو درنا السيد الوزير؟ الحكومة ديالنا فاشلة باش نتجاوب معنا في المطالب، أنا كقول لك فاشلة وكناكدها، فاشلة لأن حتى التنمية، معدل التنمية اليوم ديال 3 واش غادي نشغلو به الناس، وملي كنجيو نحسبو كحسبو حتى العمال ديال المقاهي راها داخلة في إطار هاذ البطالة، ها احنا محاربة البطالة ها هما الناس جالسين، حتى اللي كيبيع القزبور والمعدنوس كحسبوه.

والمعيشة غلات السيد الوزير، والأزمة في الأسر أصبحت لا تحصى، بحيث لا الأسرة اليوم واش تقد على هاذ الواجب اليومي ديال التغذية؟ واش تربية الولاد؟ واش المدرسة؟ وكنجيو للعمال وما كنعطيهمش (SMIG)، هذا إجرام في حق الأجير اللي ما كياخذش (SMIG) وما تيتخذش قانون الشغل على علله.

اليوم، الله يجازيك بخير، احنا ما كنوجهوش السؤال ليك، أنت توسمنا فيك الخير، أشنو غادي تدير؟ أعطينا شي حاجة، ماشي وخا غادي نديرو، غادي نديرو، ولكن كله كلام، كلام كيبقى احنا غنديرو، والله يوقفنا باش نديرو، لأن كلما ديتو بلادنا غادي تزدهر، وغتكون واحد الرواج، وغادي تكون واحد القيمة إضافية في التنمية، مزيان نلقاو العمال كيعيشو مزيان، احنا مازال ما حاربناش حتى (SMIG) و (SMAG⁴).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار حتى عندي جهدي.

شكرا السيد المستشار، سؤالك يخص الأجراء ديال المقاهي والمطاعم

ورياضية.

الوقوف على رؤية 2011-2020 للسياحة الداخلية وإبراز مؤهلات الطبيعة والموروث الثقافي وتنوعه لاستثماره لخلق فرص الشغل.

تتمين وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوسيع دائرة مستفيديه. إعداد مخطط لتهيئة المراكز القروية في كل الجهات وإعداد برامج بين السولة والجهات، خصوصا المفتقرة إلى بنيات صناعية بتمويل وتنفيذ مخططات جموية للتنمية القروية بتعبئة ميزانية صندوق التنمية القروية وصندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات، بكيفية متكاملة وشفافة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

هذا اللي حضرت عليه لا يخص التشغيل، ولكن هو برنامج ديال التنمية ديال البادية كلها، أنا نقول لك جزء مما قلته هو حاصل وواقع اليوم، خاص شوية ديال المجهود إضافي.

فيما يخص التشغيل، اليوم المبادرة اللي توقعت الاتفاقية ديالها أمام جلالة الملك، واللي كانت بتعليمات ملكية سامية بخصوص التمويل ديال المشاريع، جزء كبير منها موجه للبادية، إن شاء الله نتمنا أن هاذ المبادرة تكون نتاج ديالها، وكنتموقعو أن تكون النتائج ديالها كبيرة، إن شاء الله إيجابية على البادية وكما على المدينة أيضا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى موضوع: "وضعية العمال المقاهي والمطاعم"، في سؤال يوجهه لكم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلو.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة عندما تتحول في بلدنا الحبيب، نرى عدة مقاهي ومطاعم زيتت الشوارع والمدن وحتى الطريق السيار أصبحت فيها مقاهي تعري الناظرين وتوحي بالجلوس للعائلات، غير أننا لم نفكر يوما في العمال، واش

² Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti

³ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

⁴ Salaire Minimum Agricole Garanti

هؤلاء..

السيد رئيس الجلسة:

معذرة السيد المستشار المحترم، خصوصا وأنت استهلكت حتى الوقت ديال التعقيب، ما بقاش عندك حتى التعقيب، خلي السيد الوزير يجاوبك، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار المحترم،

السؤال كان يتعلق بأجراء المطاعم والمقاهي وتحدثتم على أنهم كانوا منسيين، هؤلاء ما منسينش، مدونة الشغل خاصتهم بمقتضيات خاصة. وما تحدثت عنه من إشكالات أنا ما غنقولكش ما كاينش، جزء مما قلته صحيح، وصحيح ليس في المقاهي والمطاعم فقط، لكن صحيح في واحد العدد ديال القطاعات، ما نجدهم لك وأنت عارفهم.

وبالتالي عندما نتحدث يجب أن يكون كلامنا، نتحدث بموضوعية، أنا ما جيتش قلت لك غادي ندير وغنجي غنقول لك غندير، لا، أنا غير بلاقي السيد المستشار، أنا اليوم أتحدث إليك، فعلا المشكل ديال مفتشين الشغل العدد دياهم قليل، صحيح هذا قلته وأكرهه وباقي غادي نقولو إلى حين يكون عدد كافي، ولكن مفتشين الشغل ينتقلون إلى الشركات وكيعاينو هاذ الشيء، صحيح أنت قلت ما كيشيوش ل (l'autoroute) باش يعاينو، كينتقلو كيشيو ل (l'autoroute) كيشيو لباحات الاستراحة وغيرها من المقاولات والشركات اللي فيها الأجراء كيشيو يعاينون الظروف ديال الاشتغال ديال هؤلاء الأجراء في مقرات عملهم، كاينة صعوبات أمام مفتشي الشغل يتجاوزونها ويشغلون، ولكن كنتضي من أجل أنها تقوم بالواجب القانوني ديالها.

صحيح، هذا يجب أن نقوله لأن هاذوك الناس كيشغلون يجب أن نشجعهم على القيام بالمهام دياهم بعد ذلك نحاسبهم، ونذاكرو على أشياء أخرى وقلة الإمكانيات وغيرها.

نقطة أخرى، السيد المستشار المحترم، قلت الحكومة عاجزة فقط، عاجزة الحكومة عن ماذا؟ ما قلتيش عاجزة عن..؟ تقول ليا الحكومة عاجزة على أن توفر مثلا العدد الكافي من المفتشين ديال الشغل يمكن أن نتحدث عن هذا الأمر، ولكن عاجزة.

أنا هاذ الشيء علاش قلت لك في بداية كلامي يجب أن يكون كلامنا موضوعيا، لأننا نتحدث إلى الناس، نتحدث إلى الناس اليوم يجب أن نتحدث إليهم بكلام تدركه عقولهم يفهمونه، لأنه لا يمكن أن نقول إلى الناس الحكومة عاجزة فقط، الحكومة تشتغل بتدبير الدور ديالها، واش هذاك المجهود اللي كتديرو كافي، أنا كنعقول لك ليس كافيا، يجب أن نجتهد أكثر، ماشي الحكومة فقط، هذه مسؤولية الحكومة، صحيح، ولكن مسؤولية جميع الفرقاء اللي المعنيين، مسؤولية أصحاب الشركات، أصحاب المقاهي، أنا

ما عندي قهوة، أصحاب المقاهي معنيين أيضا خاص يوفرو الظروف ديال الاشتغال وأصحاب الشركات أيضا لأننا فاش كهضرو يجب أن نشوفو مزيان، يجب أن ما نشوفوش غير الحكومة، نشوفو كلشي ونتبوه جيدا لما نقول. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي وهو السؤال ما قبل الأخير موضوعه: "أهداف البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للتشغيل". والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

يهدف البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للتشغيل إلى إحداث مليون و200 ألف منصب شغل في أفق 2021.

لذا نساألكم السيد الوزير عن المراحل التي قطعها البرنامج لتحقيق هذه الأهداف؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

الموضوع ديال البرنامج التنفيذي الممكن هو البرنامج التنفيذي ديال البرنامج الوطني للتشغيل والذي يمتد إلى سنة 2021، اللجنة الوزارية إن شاء الله غادي تتعقد في هذا الشهر باش تقدمو فيها الحصيلة ديال سنتين اللي تيرأسها، السيد رئيس الحكومة، بحضور القطاعات الوزارية المعنية، غنقدمو فيها الحصيلة ديال هاذ السنتين.

فعلا، الهدف في تشغيل المأجور كين مليون منصب شغل، أنا نقول لك إلى حدود اللحظة، حققنا ما يقارب.. لا، في سنة 2017 و2018 حققنا ما يقارب 500 ألف منصب شغل، 341 ألف و756 في القطاع الخاص المهيكل، في القطاع الخاص المهيكل، و140 ألف بالقطاع العام برسم سنوات ديال 2017 و2018 والثالث ديال 2019، وهو ما يقارب

احنا اليوم، السيد الوزير، هاذ المعطيات وهاذ المؤشرات كلها كتبين على أنه ممكن نحققو هاذ الهدف إذا تضافرت الجهود، يعني باش نوصلو هاذ الأهداف المسطرة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فعلا كين تنسيق بين جميع القطاعات الوزارية المعنية، البرنامج الوطني فيه خمسة محاور، كل محور انبثقت عنه لجنة تقنية يترأسها القطاع الوزاري المعني، هناك محور ترأسه وزارة الشغل، وزارة الداخلية ترأس محور، التربية الوطنية ترأس محور، ثم المالية ترأس محور، هذه اللجان التقنية هي التي تضع البرامج وتسهر على تنزيلها طبعاً تحت إشراف وزارة الشغل التي تقوم بتنسيق بين هذه الجهود.

فعلاً، حققنا مجموعة ديال النتائج، لا يكفي الوقت باش نعطيك النتائج التي تحققنا إلى حدود اللحظة، ولكن غنقول لك هي نتائج إيجابية، واش تغطي جميع الخصاص اللي كين في المغرب؟ أكيد لا، ولكن هاذ الشيء خاص نزيدو نديرو مجهود إضافي إن شاء الله من أجل أننا نوصلو لهاذ الأهداف ديال المخطط في نهايته.

ثم أيضاً كايه برامج إضافية خارج المخطط ما تحدثت عنه قبل قليل من البرامج ديال التمويل التي توقعنا الانفاقية ديالها بتعليمات ملكية في الأسبوع الماضي، إن شاء الله نتمناو أن هاذ البرامج غادي تعطي دفعة كبيرة، دفعة كبيرة ديال التشغيل في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال السادس والأخير، وموضوعه: "فتح حوار مع هيئة التنسيق بالوزارة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسألكم اليوم حول التدابير الاستعجالية المتخذة لفتح باب الحوار مع

نسبة 42% من الأهداف المسطرة.

وهاذ 341 ألف و756 هي الإحصائيات ديال المسجلين الجدد خارج التسويات ف (Ia CNSS) الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ثم تحسين القابلية ديال التشغيل أيضاً عندنا 350.. إلى غير ذلك من الأرقام اللي إن شاء الله تقدموها في اللجنة الوزارية اللي غنتعقد فهاذ الشهر إن شاء الله تعالى، من أجل أننا نديرو تقييم ديال هاذ ثلاث سنوات التي مضت ونستشرفو ما يستقبل إن شاء الله من اللي بقي من البرنامج ديال الممكن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الوزير.

كنشركم على الجواب ديالكم.

هو كيتبين السيد الوزير، من خلال هاذ الحصيلة يعني ديال تنفيذ البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للتشغيل أن الحصيلة إيجابية، هاذ النسبة ديال 42% في سنتين بمعنى كايه إمكانية ديال يعني الوصول للمؤشرات المسطرة في البرنامج.

خصوصاً وأن هاذ البرنامج عندو واحد الطبيعة أفقية كيتعلق بواحد العدد ديال القطاعات، ماشي يعني واحد العدد ديال القطاعات، وبالتالي احنا باش يتحقق هاذ الهدف السيد الوزير، لابد يعني كناكودو في فريق ديال العدالة والتنمية، على ضرورة انخراط جميع القطاعات في تنزيل هاذ البرنامج التنفيذي واعتماد الآلية ديال التقييم المشترك للتغلب على الإشكالية ديال التنزيل ديالو.

كذلك، كناكودو على تعزيز البعد الجهوي للتشغيل، لتدارك النقص في بعض الجهات، وذلك بإحداث مناطق للأشطة الاقتصادية، وكذلك المواكبة ديال الجهات يعني فهاذ المجال ديال التشغيل.

كذلك، نؤكد على تتبع تنفيذ عقد البرنامج الثاني بين الحكومة ومهني قطاع البناء والأشغال العمومية، والذي يروم إحداث 220 ألف منصب شغل، هذه اتفاقية ولا عقد برنامج يعني تسطر، لابد من التبع ديال التنزيل ديالو باش نحققو هاذ الهدف كذلك.

كذلك، يعني كين واحد يعني هاذ البرنامج الأخير الذي وقع أمام جلالة الملك، غادي يكون عندو واحد الوقع إيجابي على التشغيل، لأنه كيتعلق بالدعم ديال المقاولات والتمويل ديالها، وهذا على حسب الأهداف المسطرة غادي يحقق ما يزيد على 27 ألف فرصة عمل سنويا، بالإضافة للمواكبة ديال الأعداد ديال المقاولات 13 ألف و500 مقالة.

السيد الوزير المحترم،

سبق لخلقكم أن قطع وعده بهذه القبة المحترمة، لفتح باب الحوار مع هيئة التنسيق بوزارتكم، نظرا للواقع المزري الذي يعيشه عموم موظفي القطاع وعلى رأسهم مكونات جهاز تفتيش الشغل، سواء من الناحية التنظيمية ومن حيث ظروف العمل والتحفيزات، لكن دون جدوى.

وما دمنا بصدد الإعداد للنموذج التنموي الجديد، بتعيينات ملكية سامية، فالأمر يقتضي بالضرورة تطوير منظومة تفتيش الشغل من أجل تحسين نجاعة التدخلات وتحفيز عناصر الجهاز معنويا وماديا، وإيجاد الحلول العاجلة لمشكل تناقص الموارد البشرية، علما أن هيئة مفتشي الشغل تزخر بأطر عالية التكوين ومن شأن عدم التفاعل الإيجابي مع مطالبها العادية والمشروعة، أن يدفعهم ذاك البحث عن آفاق مهنية أخرى تقدر تكوينهم وتضمن تحفيزهم.

السيد الوزير المحترم،

لا نستطيع جرد مختلف المهام المسندة لمفتشي الشغل بسبب كثرتها وتنوعها وخطورتها، فغالبيتهم مصابون بأمراض مزمنة من سكري وأمراض القلب والأعصاب، نظرا لضغوطات العمل والمحيط، ولا يستفيدون من وضعية أجرية متميزة، بل حتى تعويضات الجولات تبقى هزيلة، ومنذ أكثر من عشر سنوات لم تعرف أية زيادة تذكر.

السيد الوزير المحترم،

نتمس منكم مجددا بصفتكم تشرفون على وزارة الحوار الاجتماعي، بفتح حوار جاد قطاعي مع هيئة التنسيق من أجل نزع فتيل الاحتجاجات والتوترات التي نحن في غنى عنها والاستجابة لمطلبهم البسيط والمشروع. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

الأمر لا يتعلق فقط بمفتشي الشغل، مفتشي الشغل هم واحد الفئة مهمة جدا عندنا وتتقوم بأدوار مهمة وأساسية إلى آخره.

ولكن عندما يتعلق الأمر بالحوار الاجتماعي هاذ الشي فيه أعرف تركزت ماشي في بلادنا فقط ولكن في جميع بلدان الدنيا، يتم الحوار الاجتماعي مع الهيآت النقابية الأكثر تمثيلية، واحنا وجهنا لهم دعوة وغنستقبلهم إن شاء الله وغندأكرو معهم نهار الجمعة.

بالنسبة لباقي الهيئات الأخرى، عندنا واحد العدد ديال الهيآت داخل الوزارة، وهاذو شركاءنا في الوزارة، ولكن راه ما غيكنش نتشاورو مع

هيئة التنسيق بوزارة الشغل والإدماج المهني، وذلك لنزع فتيل الاحتجاجات التي تتصاعد وتيرتها يوم بعد يوم بهذا القطاع الحيوي، والاستجابة للملفات العالقة وعلى رأسها سحب مذكرة الحركة الإدارية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

غير باش نوضح ما كايين حتى احتجاجات ولا تتصاعد عندنا في الوزارة، الموظفين يشتغلون بشكل عادي وطبيعي، هاذوك أبناء الوزارة إن صح أن أقول هاذ الكلام، هاذوك أبناء الوزارة وعليهم تتوقف صورة الوزارة ويشتغلون بجد كما عهدناهم، كيشتغلو بجد وتفاي وتضحية على جميع التراب الوطني، وهذا نعترف به وقدره وندعمه ونساعده في حدود الممكن.

إن كنت تقصد الحوار الاجتماعي القطاعي فهذا شيء آخر غير الذي قلت، الحوار القطاعي الاجتماعي هو التزام حكومي صرح بمقتضى الاتفاق ديال أبريل 2019، ونحن من جهتنا ما يمكنش إلا نكونو نوفيو بالالتزامات ديال الحكومة في هذا الإطار.

وأنا نقول لك أنه توجهت دعوات للنقابات المعنية بهاذ الحوار الاجتماعي، إن شاء الله نهار الجمعة عندنا معهم لقاء في إطار الحوار الاجتماعي بمقتضى الاتفاق ديال 25 أبريل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

في البداية، لابد أن نهنتكم على سلامتكم السيد الوزير المحترم من الحادث المروري، ونتمنى لكم موفور الصحة والعافية.

إننا، السيد الوزير، واذ نسجل بكل ارتياح استجابة مصالح وزارتكم لطلبات الانتقال ولو بشكل جزئي، والتي عبر عنها بعض الموظفين، نود في نفس الوقت ذاته أن نشير انتباهكم إلا أن الملف المطلي المقدم إليكم من طرف هيئة التنسيق بالوزارة لا يهم مصالح فتوية مهنية، بل يتعداه إلى ما هو أعمق من ذلك، فالأمر يتعلق بمصالح الوطن وضمان الالتزام بالمتنقيات القانونية، حماية للأجراء من جهة والمقاولات والحفاظ على السلم الاجتماعي من جهة أخرى.

نشتغلو بهاذ النفس هذا بما يمكن أن يكون خير لبلادنا جميعا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

كما أشكر الجميع على صبرهم وحضورهم معنا.

وأرفع الجلسة.

وأذكر بأن تليها جلسة تشريعية للمصادقة على مجموعة من القوانين

تجاهزة.

وشكرا.

كلشي في كلشي، كل واحد عندو مجال تيشغل فيه غادي نتشاورو معه في المجال ديالو، هيآت ديال مفتشي الشغل مثلا غادي نتشاورو معهم فيما يمكن أن يفيدون فيه، اللجنة ديال الأعمال الاجتماعية غادي نتشاورو معهم فيما يمكن أن يفيدون فيه.

ولكن، عندما يتعلق الأمر بملف مطلي نتحدث عن النقابات الأكثر تمثيلية، هذا ماشي في القطاع عندي، ولكن فيه جميع القطاعات بل حتى يتجاوز هذا إلى تكريس أعراف كرس على المستوى الدولي بمقتضى اتفاقيات دولية ما يحتاجش نذكرها، أنتوما أدري بها جيدا.

وبالتالي كونو متأكدين، السيد المستشار، أن الحوار الاجتماعي إن شاء الله غادي نمشيو فيه، وما يمكنش يكون إلا ما يمكن أن يكون في مصلحة بلادنا وفي مصلحة الموظفين ديالنا إن شاء الله تعالى، إن شاء الله غادي